

قرار اللجنة الشعبية العامة**رقم (١٩٤) لسنة ١٩٨٦ م****بشأن توزيع بعض الاختصاصات التي كانت مسندة
لأمانة العدل****اللجنة الشعبية العامة ،**

بعد الاطلاع على القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٢ م بشأن دخول وخروج
وإقامة الأجانب ،

وعلى القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٦٣ م بشأن البطاقات الشخصية .

وعلى القانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٦ م بشأن الخدمة المدنية .
وعلى القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٧٧ م بتأسيس شركة عامة لاستيراد
السلع الامنية ،

وعلى القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٨٠ م بشأن احكام قانون الجنسية
وتعديله ،

وعلى القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٨١ م بشأن الدجوان الشعبية
وتعديلاته ،

وعلى القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨١ م بشأن نظام المرتبات للعاملين
الوطنيين بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ،

وعلى القانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٤ م بشأن المرور على الطرق
العامة ،

وعلى القانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٥ م بشأن مستندات السفر .

وعلى القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٨٥ م بشأن الامن الشعبي المحلي ،

وعلى قرار مؤتمر الشعب العام رقم (٥) لسنة ١٩٨٦ م بشأن اعادة
تنظيم الامانات ،

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٣٦٨) لسنة ١٩٨٤ م بتنظيم
جهاز الامن الداخلي ،

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٤٩٣) لسنة ١٩٨٥ م بشأن
اعادة تنظيم امانة العدل ،

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (١٩٣) لسنة ١٩٨٦ م بانشاء
المهيئة العامة لشئون القضاء ،

قررت**مادة (١)**

تتولى اللجان الشعبية للعدل في البلديات - كل في دائرة اختصاصها - ما يلى :

- ١ - المحافظة على الامن والنظام العام وحماية الاداب العامة .
- ٢ - تنفيذ الخطط والقرارات التنظيمية المتعلقة بمكافحة الجريمة ومنع وقوعها .
- ٣ - الاختصاصات التي كانت مسندة لجهاز الامن الداخلي بموجب قرار انشائه .
- ٤ - الاختصاصات المقررة لمجلس شئون الشرطة .
- ٥ - شئون المرور على الطرق العامة .
- ٦ - شئون الدفاع المدني والانقاذ والحرائق .
- ٧ - شئون السجون وادارتها .
- ٨ - الاشراف على اعمال اجهزة الاتصالات اللاسلكية .
- ٩ - اعداد وتأهيل رجال الشرطة والامن الشعبي المحلي .
- ١٠ - اقتراح التعيين والترقية والندب والاعارة ومنع الاجازات بالنسبة لرجال الشرطة والامن الشعبي المحلي .
- ١١ - اجراءات الترخيص باستعمال الاسلحة والذخائر والمفرقعات .
- ١٢ - القيام بعمليات التسجيل العقاري والتوثيق .
- ١٣ - ادارة شئون المأذونين والاشراف عليهم وذلك دون الاحلال بالاختصاصات المقررة للمحاكم في هذا الشأن .
- ١٤ - التفتيش الاداري والكتابي على الاعمال الادارية والكتابية لموظفي المحاكم والنيابات الواقعة في دائرة اختصاصها وفقاً للقواعد والاجراءات المقررة في المخصوص .

مادة (٢)

تتولى شئون الجوازات والجنسية والبطاقات الشخصية ادارة عامه تتبع اللجنة الشعبية العامة تسمى « الادارة العامة للجوازات والجنسية » .

ويجوز للادارة انشاء فروع او مكاتب لها بالبلديات تكون تابعة لها وملزمة بتنفيذ كافة التعليمات والتوصيات التي تصدرها اليها .

مادة (٣)

تتولى الاختصاصات الواردة فيما بعد ادارة عامة تسمى الادارة العامة لشئون الامن تتبع اللجنة الشعبية العامة .

- أ) اعداد الخطط المتعلقة بالامن ومنع الجريمة ومكافحتها والمحافظة على النظام العام والاداب العامة .
- ب) اعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بالجريمة والعقاب واعداد الاحصائيات المتعلقة بالجرائم واتجاهاتها .
- ج) اعداد الدراسات والخطط والاحصائيات المتعلقة بشئون المرور على الطرق العامة .
- د) اعداد الدراسات والخطط المتعلقة بالدفاع المدنى والانقاذ والحريق .
- ه) اعداد الخطط الالزمه لتأمين الاتصالات .
- و) التنسيق فيما يتعلق بشئون السجون .
- ز) شئون الشرطة الجنائية العربية والدولية .
- ح) شئون تحقيق الشخصية .
- ط) الاشراف على كلية الشرطة ومكتب الانسر .
- ي) الاشراف على طيران الشرطة .
- ك) الاشراف على الشركة العامة لاستيراد السلع الامنية .

مادة (٤)

يلغى جهاز الامن الداخلى المنشا بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٣٦٨) لسنة ١٩٨٤ م المشار اليه .

مادة (٥)

يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القرار .

مادة (٦)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر في : ٢٧ رجب ١٣٩٥ من وفاة الرسول
الموافق : ٧ ابريل ١٩٨٦ ميلادي